بيان صحفي
تقديم "marsad.tn" و إطلاق نسخته الجديدة

الشّفافية و حيويّة الحوار الدّيمقراطي
مرافقة الإنتخابات القادمة
أسئلة ـ أجوبة إلى النّواب و المسؤولين السّياسيين

الإطار: صياغة الدّستور التّونسي الجديد

أكتوبر 2011

إنتخابات المجلس الوطني التّأسيسي التّونسي

تكوين "البوصلة"

فيفري 2012

إطلاق موقع "marsad.tn"

رصد برلماني

سبتمبر 2012

إطلاق النسخة الجديدة لـ"marsad.tn"

واجهة أسئلة/أجوبة للنّواب و المسؤولين السّياسيين

جاري 2013 ؟

إنتخابات رئاسيّة و تشريعيّة

الإنتخابات التّي جرت يوم 23 أكتوبر 2011 منحت تونس المجلس الوطني التأسيسي ممثّلة بالتّالي إنطلاق عمليّة البناء الدّيمقراطي و تبلور تحدّي هام للنّواب و المجتمع المدني و المواطنين.

لكن كتابة الدّستور الجديد تحصل حاليّا بطريقة غير تشاركيّة حيث تمّ استبعاد العديد من المواطنين. ففي إطار تعزيز الشفافية و مشاركة المواطنين، تمّ التّفكير في موقع "marsad.tn" و نسخته الجديدة.

يتضمّن الوضع الرّاهن العديد من الشّكوك إذ ليس من السّهل الإمتثال لتاريخ 23 أكتوبر الذّي حُدّد مبدئيّا لإتمام كتابة الدّستور. إثر انتهاء العطلة البرلمانية بداية شهر سبتمبر سيقع اجتماع هيئة التّنسيق و الصّياغة لضبط رزنامة الصّياغة في حين أنّه يجب تقديم المسودّة النهائية للدستور في الأيام التي ستلي هذا اللقاء.

في هذا الإطار، قام "marsad.tn" بوضع هدف: لعب دور مرافق حقيقي للشّفافية و الحوار الدّيمقراطي طوال هذه العمليّة.

"مرصد": رصد برلماني و النّفاذ إلى المعلومة

مشروع "marsad.tn" هو مرصد للمجلس التأسيسي بتونس هدفه تمكين المواطنين عبر موقعه على الإنترنت (www.marsad.tn) من نفاذ حرّ و سهل إلى المعلومات المرتبطة بالنشاط السياسي للنواب و صياغة الدستور الجديد من خلال:

- دليل للنّواب و المسؤولين السّياسيين الذّي يتضمّن سيرهم الذّاتية و آنتمائهم الحزبي و دوائرهم و المواقف المتّخذة و عناوينهم الإلكترونية.
- معلومة محدثة حول الأنشطة السّياسية و المقترحات و التصويت داخل المجلس (تتبع الأصوات) و المداخلات و متابعة الحضور داخل المجلس.
- النّفاذ الحرّ و المجاني لجميع الوثائق و التّقارير و محاضر الجلسات الصّادرة عن اللّجان التّأسيسية و التّشريعية و الخاصّة و المشتركة (www.marsad.tn/commissions) . حتّى هذا اليوم، أكثر من 170 وثيقة متوفّرة على موقع "marsad.tn".
- ترجمة مسودّة مشروع الدّستور من اللّغة العربيّة إلى اللّغة الفرنسيّة.

إطلاق النّسخة الجديدة لـ "marsad.tn" :تعزيز الشّفافية و حيويّة الحوار الدّيمقراطي

النسخة الثانية لـ "marsad.tn" لديها واجهة جديدة متمثلة في نظام أسئلة/أجوبة التّي ستمكّن المواطنين من طرح أسئلتهم و إقامة حوار دوري مع نوّابهم.

- بإمكان المواطن أن يسأل هكذا نوّابه بصفة علنيّة حول القضايا التّي تشغله، أن يشارك في الحوار الدّيمقراطي و أن يأخذ قرارات على أساس معلومات موثوقة.
- يمكن للنّائب أن يقدّم وجهة نظره و يعلم بأعماله و يبرز قدرته على الإستماع و التّحاور مع المواطنين حول مشاكلهم و مشاغلهم.
- أمّا الإعلام فيمكنه النّفاذ إلى قاعدة بيانات هامّة متعلّقة بالنّواب و تبادلاتهم مع النّاخبين، ممثّلة بالتّالي مصدر فعلي للمقالات و المحادثات و التّحاليل.

كيفية التعامل مع الواجهة:

بإمكان كلّ مواطن مباشرة تحديد نوّابه و النّفاذ إلى المعلومات المتعلّقة بهم و طرح سؤال أو العديد من الأسئلة عليهم.

جميع الأسئلة و الأجوبة سيتمّ التّثبت منهم من قبل عضو من الفريق المشرف على "marsad.tn" قبل أن يتمّ نشرها على واجهة التبادل. سيكون الفريق المشرف مسؤولا على التّأكد من أنّ جميع التّبادلات مشروعة و محترمة و مفهومة و ذلك بآعتماد قواعد صارمة في الإشراف.

الشّراكة مع "Parliament Watch " و "MICT":

وقّعت "البوصلة" عقد شراكة مع المنظّمة الألمانية "Parliament Watch" (http://www.abgeordnetenwatch.de) بهدف تطوير النّسخة الجديدة لـ "marsad.tn".

تمّ إطلاق مشروع "Parliament Watch" في ألمانيا سنة 2004 بمبادرة من Gregor Hackmack و Boris Hekel و وقعت مكافأته سنة 2008 من قبل جمعية "Ashoka" و في سنة 2010 من "Fairness Initiative Award" و في سنة 2011 من "German Prize for Civic Engagement".

تلقّى الموقع الألماني زيارات سنة 2011 بلغت 3 ملايين زيارة و هو يغطّي حاليا نوّاب الغرفتين في مجلس النّواب الإتّحادي (بوندستاغ و بوندسرات) و 8 مجالس دولة و 20 مجلس بلدي.

"المرصد" هو مشروع يموّله "Media In Coorporation and Transition" (MICT) ، و هي منظّمة ألمانيّة تساندها وزارة الشّؤون الخارجيّة الألمانيّة.

مجلس الحكماء:

يتكوّن مجلس الحكماء من الأعضاء التّالين:

ـ **الدّكتورة سلسبيل القليبي**: من مواليد 5 جوان 1964، قامت الدّكتورة سلسبيل القليبي باتّباع دراستها في الجامعة التّونسية بكليّة القانون و العلوم السّياسية بتونس التّي تحصّلت منها على إجازة ثمّ ماجستير في القانون العام، و هي تدرّس حاليا بكليّة العلوم القانونيّة و السّياسية و الإجتماعيّة بتونس بصفتها أساسا أستاذة في القانون الدّستوري و في فلسفة القانون.

الأستاذة سلسبيل القليبي عضوة أيضا من الجمعية التّونسية للقانون الدّستوري و جمعيّة البحوث من أجل الدّيمقراطية والتّنمية (AR2D) و كذلك الأمينة العامّة للأكاديمية الدّولية للقانون الدّستوري.

ـ **سامي بي غربيّة**: من مواليد 1967 ببنزرت، سامي بن غربيّة ناضل ضدّ نظام زين العابدين بن علي و اضطرّ إلى المنفى في عام 1998. لم يستطع العودة إلى تونس إلاّ بعد سقوط النّظام إثر ثورة 2011. و قد روى سامي فراره من تونس و المنفى بهولندا التّي تحصّل فيها على اللّجوء السّياسي في كتاب رقمي تحت عنوان "برج الرومي XL".

تقلّد سامي بن غربيّة لمدّة سنوات منصب مدير دفاع مع "الأصوات العالمية" (Global Voices) و يبرز كأحد مؤسّسي "Nawaat.org" المتمثّل في مدوّنة تونسيّة جماعيّة. في ديسمبر 2011، تم اختياره من قبل "Foreign Policy" لإدراجه في قائمة أفضل مائة مفكّر عالمي.

ـ **لطفي الصعايبي**: من مواليد سنة 1960 بجلمة، ولاية سيدي بوزيد و تابع دراسته بكليّة العلوم بتونس حيث انظمّ إلى الإتّحاد العامّ لطلبة تونس منذ سنّ الـ17. تمّ بالتّالي إيقافه بسبب نضاله في مناسبتين من قبل الشرطة في جانفي 1978 و في مارس 1979 بتهمة التّحريض على إحداث الشّغب. دفعته الآثار الجسديّة و النّفسية التّي تعرّض لها للّجوء إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث تحصّل على شهادة في الإدارة والقيادة من جامعة هارفارد.

تقلّد لطفي الصعايبي منصب مدير تنفيذي في العديد من الشّركات و نشّط مؤتمرات مختلفة حول مواضيعه المفضّلة: القيادة و التّواصل و التّكنولوجيّات الحديثة.

عاد لطفي الصعايبي إلى تونس تأييدا لثورة 2011 و ألتزم مع العديد من المشاريع و المبادرات الحاملة لمبدأ المواطنة.

مقولة لأميرة اليحياوي، رئيسة جمعيّة "البوصلة":

"بعد بضع الأشهر من إطلاق مشروعنا «المرصد»، لقينا تأييدا من عدد من النّواب بإرسالهم من يوم إلى آخر معلومات و وثائق متعلّقة بأشغال المجلس الوطني التأسيسي. يقوم البعض منهم بذلك دون طلب أيّ شيء في المقابل فإن قام جميع النّواب بنفس الشيء سيكون ذلك جيّدا جدا. لازلنا نواجه مجلسا معتما رغم بعض النّواب المؤمنين بالشّفافية.

نرغب مع الواجهة الجديدة لـ«marsad.tn» في مزيد إشراك نوّابنا في الحوار مع المواطنين الذّين عكسا لما يمكن أن نتصوّره يريدون معرفة المزيد والمشاركة في عمليّة البناء الدّستوري."

مقولة لـ Gregor أحد مؤسّسي "Parliament Watch":

"شجّع «Parliament Watch» ملايين من المواطنين على التواصل مع نوابهم في ألمانيا فساهمنا بهذه الطريقة في بناء ثقة في البرلمان و تعزيز الديمقراطية. نحن سعداء جدا للتعاون مع البوصلة و لتبادل الخبرة."